الأنباء
الاحد 15 ديسمبر 2013

دراسة

المسلم: على «التجارة» تسجيل التجارة الإلكترونية عبر الفيسبوك وتويتر وإنستغرام

ذكرت دراسة اعدها المستشار الأقتصادي والمالي مشعل المسلم ان هناك مجموعة من السلوكيات والأنشطة التي ظهرت مؤخرا في سوق العمل الكويتي وباتت تهدد اقتصادنا منها «التجارة غير المنظمة» و«المهن العشوائية» اللتان كان لهما بالغ الأثر على سوق العمل والمجتمع الكويتي.

وقال المسلم ان الدراسة من خلال قراءتها للسوق فندت هذه الظاهرة والعوامل التي أدت إليها، وأيضا وضعت أمام المسؤولين في الدولة مجموعة من الحلول الناجعة لحل هذه المعضلة التي تهدد اقتصادنا، وذلك بغرض التنظيم والرقي في أنظمة العمل المعمول بها حاليا لتعود بالفائدة على المصلحة العامة.

وفيما يلي تفاصيل الدراسة:

أولا: التجارة غير المنظمة في الكويت:

لوحظ في الفترة الأخيرة دخول مشاريع تجارية غير منظمة وغير مرخصة الى سوق العمل الكويتي، والتي تتمثل بوجود بعض الأفراد الذين يقومون بالتسويق الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي أو باستخدام وسائل التواصل الأخرى كالهواتف للتسويق من خلالها، وذلك دون وجود مقر لخدماتهم أو خضوعهم لضوابط وإشراف ورقابة الجهات الحكومية مثل (وزارة التجارة، بلدية الكويت، المطافي، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، والجهات الأخرى المعنية) والتي تضمن حقوق التاجر والمستهلك والدولة على حد سواء، وذلك لعرض منتجاتهم وخدماتهم بهدف التربح خارج الأطر الرقابية والقانونية للدولة.

وعلى سبيل المثال لتلك المنتجات لا الحصر، المنتجات الغذائية ومواد التجميل والإكسسوارات والعدسات اللاصقة والعطور والكريمات والدهانات العلاجية والملابس.. إلخ، والخدمات مثل العلاج الطبيعي والخدمات التعليمية والتدريبية والاستشارية.. إلخ.

وقد نتج عن تلك الأنشطة والتي لا تخضع المنتجات والخدمات المبيعة من خلالها الى أي إشراف أو ضوابط أو رقابة من قبل الجهات الحكومية والتي تعنى بالتأكد باتباع إجراءات السلامة والجودة للمنتج النهائي والخدمة النهائية وما يلزمها من اشتراطات الخبرة والشهادات المهنية، خاصة في الأعمال الخدمية من الاستشارات والتعليم والتدريب والخدمات الصحية والتجميلية وغير ذلك، العديد من الآثار السلبية والتي أثرت بشكل مباشر على التاجر والمستهلك والدولة.

وهذه الآثار من واقع دراستنا لها نسردها مع بعض الأمثلة الحية والتي من شأنها أن توضح الأثر البالغ على مستقبل بيئة العمل.

الأضرار التي قد تؤثر على المستهلك:

1ـ تعريض حياة المستهلك للخطر من خلال استخدام منتجات غير صالحة للاستخدام البشري أو تؤثر على صحة الإنسان أو منتجات غير آمنة أو مخالفة للشريعة والقانون مما يؤدي على سبيل المثال وليس الحصر الى:

ـ حدوث أمراض مثل (حالات تسمم، التهابات جلدية، أمراض مزمنة وغيرها) الناتجة عن استخدام المواد الغذائية أو المواد العلاجية أو التجميلية لا تخضع لضوابط السلامة والجودة.

ـ حوادث وإصابات ناتجة عن عدم توافر شروط الأمان في المنتج.

2ـ عدم الاستفادة من قيمة المنتج.

3ـ عدم القدرة على إرجاع المنتج أو استبداله.

4ـ التعرض للغش التجاري.

5ـ التلاعب بالأسعار.

6ـ عدم القدرة على اللجوء للقضاء.

الآثار الواقعة على الدولة جراء تواجد تلك الأنشطة فيها والتي تنصب على جودة وفعالية النظام الرقابي والقضائي للدولة من خلال الآتي:

1ـ عدم إمكانية الملاحقة القضائية في حالات الغش التجاري، الاتجار ببضائع غير مرخصة أو بضائع لا تصلح للاستخدام البشري أو غير مطابقة للمواصفات.

2ـ عدم مقاضاة المخالفين لقانون الجمع بين الوظائف حيث يتم مزاولة نشاطاتهم التجارية من خلال التسويق الإلكتروني وهو الذي لا يتم متابعته من قبل القضاء.

3ـ التوظيف غير القانوني وزيادة العمالة المخالفة، من خلال توظيف عمال لتنفيذ هذه النشاطات التجارية دون تحويل إقامتهم أو توقيع عقودهم وما غير ذلك مما يخالف القانون.

4ـ إمكانية ممارسة نشاطات أو الاتجار ببضائع مخالفة للشرع أو القانون تحت بطانة الاتجار ببضائع مسموح بها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن بيع الممنوعات من المنشطات أو المخدرات داخل المنتجات الغذائية دون علم المستهلك وذلك لضمان عودة المستهلك للشراء، أو يمكن الترويج لها كأدوية وخلطات للطاقة، ومقويات تحت ادعائهم بأنها وصفات من أعشاب طبيعية.

التأثير على اقتصاد الدولة:

1ـ عدم توازن التوزيع في مجالات العمل حيث لا يتم حصر الاستثمارات في القطاعات فيتم الاستثمار في أسواق مشبعة بدلا من أسواق تحتاج الى الاستثمار وهو الأمر الذي يخل بالدور الرقابي لوزارة التجارة ويعطل حركة التنمية في البلاد.

2ـ التهرب من الرسوم الحكومية من خلال الاتجار ببضائع يتم إدخالها الى البلاد على هيئة مستلزمات فردية، وعدم دفع الرسوم المتعلقة بالرخص والعمالة والإقامات وغيرها.

3ـ عدم القدرة على تتبع ومراقبة مصادر الأموال.

4ـ عدم التوزيع العادل للدخل وما يلحق من معونات حكومية ودعم العمالة وغيرها.

5ـ التسبب بالتضخم وارتفاع الأسعار حيث لا تخضع الأسعار إلى رقابة الجهات المعنية.

الأضرار الواقعة على التجار خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة:

1ـ عدم القدرة على منافسة الأسواق غير القانونية نظرا لرخص تلك المنتجات لرخص أسعارها وإن كانت قليلة الجودة مما يؤثر على حجم المبيعات في ظل ثبات التكاليف الخاصة بها من رواتب وأجور وغيرها.

2ـ بطء إنهاء المعاملات الخاصة ببدء العمل أو تخليص بعض المنتجات لدى الجمارك أو غيرها من الإجراءات في حين توافر تلك المشروعات منتجها فور الحصول عليه دون المرور بتلك الإجراءات.

والأمثلة على ذلك كثيرة بمقارنة أسعار المنتجات المعروضة من خلال تلك الأنشطة وعرضها في المحلات المرخص لها، حتى وإن كانت في نفس مستوى الجودة.

ثانيا: تنظيم المهن العشوائية:

يقوم العديد من الأشخاص منفردين بتقديم خدمات متخصصة للمنازل والمشاريع بدون أي خبرة أو معرفة بالمجال وذلك بغرض التربح، وذلك بكثرة، نظرا لكثرة العمالة السائبة بالبلاد ولا يكلف العامل سوى رقم هاتف جوال فحسب لعرض خدماته على زبائنه. كما أنه كذلك تقوم بعض الشركات التجارية بتوظيف عمالة تفتقر للخبرة والممارسة ولا تحمل أي شهادات تخصصية وإرسالهم للقيام بأعمال خدمية للأفراد والشركات نظرا لضعف أجورهم، مما يعود على المستهلك بالضرر في جميع الأعمال المقدمة حيث انه يتعرض من خلال ذلك إلى التالي:

1ـ أعمال الغش التجاري.

2ـ فقر الخدمة المقدمة الى الجودة.

3ـ ارتفاع الأسعار تلك الخدمات أو على الأقل عدم إمكانية تحديد أسعارها بشكل عادل.

4ـ وعدم إمكانية الملاحقة القانونية.

كما أنه كذلك يتعرض أصحاب الشركات المرخصة للقيام بهذه الأعمال الى خسائر بالغة نظرا لارتفاع أجور العمالة لديها في ظل ضعف مصادر ايراد الخدمات والمتسربة الى القائمين على الأعمال دون أي مظلة رقابية.

هذا بالإضافة الى الضرر الواقع على الدولة من خلال عدم إمكانيتها تحصيل أي رسوم عن تلك الأعمال.

وهذه الأعمال مثل المقاولات العامة والكهرباء والأعمال الصحية، وأعمال النجارة والميكانيكا والاتصالات والشبكات وغيرها.

مشعل المسلم

تجارة غير منظمة ومهن عشوائية وترويج لبضائع تحتمل الخطورة التضخم وغسيل الأموال أحد أهم عوامل الإضرار بالاقتصاد

حالات غش بالجملة.. ولا رقيب

استخدام التسويق الإلكتروني الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي يضعها في مرمى الرقابة

4 حلول تفضي إلى القضاء على التجارة غير المنظمة

1ـ إصدار القوانين التي تنظم الأنشطة التجارية من خلال المواقع الإلكترونية وتكوين لجان استشارية للقائمين عليها تجمع فيها خبراء القانون وخبراء في جميع وسائل التواصل والتسويق.

2ـ إنشاء جهة حكومية لتسجيل تلك الأنشطة والعمل على إمكانية إصدار تراخيص معنية بالمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل المعنية بهذه الأنشطة وإدخالها ضمن الأطر الرقابية والقانونية.

3ـ عمل موقع إلكتروني للاتجار يخضع لرقابة الجهات الحكومية ويتم منح المستخدمين رخصة للتسجيل والبيع من خلاله ويتم مراقبة التزامهم بإجراءات الجودة والسلامة وخضوعهم للقضاء في حالات الغش التجاري أو مخالفة إجراءات الجودة والسلامة.

4ـ منح مواقع إيجارية بدعم حكومي للإيجارات أو من خلال المشاريع الصغيرة لفترة محدودة لحين ثبات المشروع.

المهن العشوائية في مرمى الوعي الاستهلاكي

1ـ يتم إنشاء مركز اختبار لمنح شهادة مزاولة المهنة أو يتم التنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي أو الهيئة العامة للصناعة وذلك لعمل اختبارات ومنح شهادة مزاولة المهنة تحت مظلة الشركة التابعة لها.

2ـ إصدار هوية مهنة اختصاص وذلك لكل عامل يمارس مهن ذات اختصاص من قبل وزارة التجارة أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تمنح لمن لديه شهادة مزاولة المهنة.

3ـ يتم عمل مشروع توعية للمستهلكين في حال وجود أعمال صيانة يتم السؤال عن الهوية التخصصية للقيام بالعمل.

يشغل منصب مدير أول إدارة خدمة العملاء

انضمام وائل السلطان لفريق «الوطنية للاتصالات» الإداري

أعلنت الوطنية للاتصالات انضمام وائل السلطان للفريق الإداري في الشركة ليشغل منصب مدير أول إدارة خدمة العملاء.

وفي الوقت الذي رحبت الشركة بانضمام السلطان لعائلة الوطنية أكدت أنه ينضم إلى الوطنية للاتصالات بخبرة قوامها 25 عاما في قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي. ويحمل السلطان شهادة جامعية في علوم الحاسب الآلي من جامعة دوكين في بنسلفانيا من الولايات المتحدة الأميركية.

وشغل عددا من المناصب التنفيذية العليا في عدد من الشركات، حيث كان الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات الرائدة في قطاع مزودي خدمة الانترنت في الكويت. كما شغل أيضا منصب رئيس عضو في مجالس إدارات عدد من شركات الاتصالات. وعمل السلطان في منصب كبير المدراء في أحد البنوك الريادية في البلاد. وتبوأ منصب مدير تدقيق نظم المعلومات في منظمة التدقيق الحكومية.

وسيتولى السلطان مهام رئيسية في الشركة تتمثل في تطوير وتعزيز الاستراتيجية المتعلقة بخدمة العملاء، وذلك تحقيقا لقيم الشركة في تقديم أفضل الخدمات وضمان الحفاظ على أولوية الاهتمام بالعملاء وامتدادا لما حققته الشركة خلال الأعوام الماضية في الاهتمام بالعميل وتلبية احتياجاته على مدار الساعة.

وائل السلطان

يمكن العميل من شراء مقاعد في الجامعات والمدارس

«بيتك» يطرح منتجاً تعليمياً بمزايا ائتمانية

يطرح بيت التمويل الكويتي (بيتك) منتجا تمويليا جديدا يمكن العميل من شراء مقاعد دراسية في المدارس والمعاهد والجامعات بنظام الأقساط الشهرية ضمن جهود «بيتك» بتعزيز منتجاته التمويلية وتنويع خدماته وفق طرق آلية سلسة ومريحة تتجاوب مع احتياجات العميل وتلبي متطلباته وتوافق الشريعة.

وقال رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في «بيتك» محمد ناصر الفوزان إن المنتج التعليمي الذي يطرحه «بيتك» لأول مرة يخدم شريحة عريضة من المواطنين والمقيمين، ويقوم من خلاله «بيتك» بشراء مقاعد في احدى الجامعات أو المدارس أو المعاهد المتخصصة ومن ثم إعادة طرحها للعملاء كويتيين وغير كويتيين بنظام الأقساط الشهرية، حيث يصل حد التمويل إلى 15 ألف دينار.

وأضاف الفوزان أن منتج التعليم يتمتع بمزايا ائتمانية عديدة، حيث يمكن للعميل تأجيل القسط الأول لغاية 6 شهور كما لا يستلزم تحويل الراتب على«بيتك» فالمنتج مطروح لعملاء «بيتك» وعملاء البنوك الأخرى حسب الضوابط والأحكام لدى الخدمات التمويلية للأفراد، كما يتميز المنتج بأقساط شهرية مرنة. وأوضح الفوزان أن خطوات إجراء المعاملة تبدأ بتقدم العميل الواعد بالشراء بعرض سعر من المؤسسة أو الجهة التعليمية المختصة يتضمن المواصفات إلى أحد فروع «بيتك»، حيث يقوم «بيتك» بالتعاقد مع البائع الأصلي ويتم بيع حق الانتفاع للعميل الواعد بالشراء ويعطى إذن تسليم لاستكمال الإجراءات المتعلقة بالتعليم، مشير الى بضرورة إحضار عرض السعر الأصلي، والبطاقة المدنية الأصلية، وشهادة حديثة لصافي الراتب بالإضافة إلى كشف حساب لعملاء البنوك الأخرى. وقال الفوزان إن «بيتك» يسعى دائما إلى تنويع خدماته التمويلية التي تساهم في تلبية احتياجات العميل في جميع الأصعدة سواء تمويلات تخص الأنشطة التجارية والصناعية أو تمويلات تخص الحياة المجتمعية وتوفير المستلزمات الضرورية للأفراد كمنتج التعليم التمويلي الذي يقدم خدمات عديدة يمكن تمويلها ترتبط باحتياجات التعليم مثل مقاعد في الجامعات المتخصصة ومقاعد في المدارس(الثانوية والمتوسطة والابتدائية والروضة والحضانة) ومقاعد في المعاهد المتخصصة، بالإضافة إلى مقاعد في البعثات الخارجية والدراسات العليا، حيث يعتبر هذا المنتج حاجة ملحة في ضوء الارتفاع المتوالي في تكلفة التعليم ومتطلباته الواسعة.

محمد الفوزان

حساب «الفائدة اليومية» من «الأهلي»

البنك الأهلي الكويتي حريص على تقديم أفضل الحلول المصرفية التي ترقى لتطلعات واحتياجات العملاء، ومن هذه الخدمات يقدم البنك حساب الفائدة اليومية الذي يعد أول حساب من نوعه في الكويت بفائدة يتم إيداعها يوميا في حساب العميل، حيث يتيح للعميل الاستفادة من توفير الأموال والحصول على فائدة بشكل يومي.

وعن الحساب قال مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للافراد ستيوارت لوكي: «ان البنك الأهلي الكويتي سباق في تقديم كل ما هو جديد لعملائه ويسعى إلى تحقيق كافة احتياجاتهم، حيث قمنا مؤخرا بطرح حساب الفائدة اليومية وهو الأول على مستوى الكويت بفائدة يومية تودع في الحساب مباشرة، فيتم احتساب الفائدة بناء على الرصيد المتوافر يوميا، وقد حاز الحساب استحسان وقبول العملاء لاتاحة الفرصة لهم لسحب المبالغ وإيداعها بكل حرية دون الالتزام بمدة محددة، والحصول على نسبة فائدة أعلى كلما زاد المبلغ المتوافر في الحساب». واضاف: يمكن لعملائنا فتح الحساب بمبلغ 100 دينار كويتي أو ما يعادله بالدولار الأميركي، الجنيه الاسترليني أو اليورو.

تقرير الشال

إعادة بناء «الكويتية» ستخضع للمكافأة والمحاصصة السياسية

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي انه مر أكثر من سنة على صدور مرسوم قانون الضرورة رقم 23 لسنة 2012 بشأن تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، مضيفا: لا نعرف لماذا الإصرار على أن الحكومة التي أوصلت الخطوط الكويتية إلى الحالة المأساوية التي هي عليها، لازالت قادرة على إعادة بنائها وتحويلها إلى شركة منافسة؟! وقد ذكرنا، مرارا وتكرارا، في تقريرنا، ومنذ أن طرح مشروع تخصيص الخطوط الكويتية قبل أكثر من 20 سنة، أن مآل المؤسسة إلى الأسوأ ما لم يتخذ قرار نهائي وحاسم بتخصيصها. وذكرنا ان المقارنة غير جائزة مع طيران الإماراتية أو القطرية، لأن خطوط طيرانهما جزء من مشروع تحويل البلدين إلى محطة انتقال رئيسية للسفر بين الغرب والشرق، وليست مشروعا قائما بذاته. وقلنا ببساطة، ان إعادة بناء الخطوط الكويتية ستخضع للمكافأة والمحاصصة السياسية. ولازلنا نعتقد، أن المشكلة ليست في شراء أو تأجير طائرات، ولا فيما أثير حول احتمالات فساد بعضها، فقد يكون ما تم قد تم بشكل صحيح، وقد لا يكون، القضية هي في المبدأ. فالشراء والتأجير يعنيان أن الحكومة ستختار نموذج عمل الشركة، وسيترتب عليها ارتفاع كبير في ثمن الخصخصة، وربما إضافات كبيرة إلى فريق العمل، وهو ما يناقض نوايا التخصيص ويحد من خياراته ويزيد أعباءه. وكلما كانت الخيارات أمام المستثمر الاستراتيجي أقل تكلفة مالية وإدارية، أصبح بإمكان الحكومة وضع شروطها المرتبطة بأهداف التنمية. فمن حقها، مثلا، أن تبيع بالسعر العادل للأصول الملموسة وغير الملموسة، ومن حقها أن تفرض على المستثمر تقديم مشروعه للتوسع المستقبلي الملزم، الذي يحدد فيه حجم الاستثمار المستقبلي وعدد فرص العمل التي يخلقها للعمالة الوطنية، وحتى حجم الطلب المحتمل على الخدمات والسلع من السوق المحلي. بمعنى آخر، ليست التفاصيل مهمة، فالأسوأ هو المتوقع إن استمرت الحكومة في مشروعها إعادة بناء الخطوط الجوية الكويتية، والمفروض هو ان تلتزم بما التزمت به في القانون رقم 6 لسنة 2008، وأن تنتهي من تخصيصها خلال مهلة محددة.

ارتفاع أصول «الدولي» إلى 1,41 مليار دينار

أوضح تقرير الشال ان بنك الكويت الدولي أعلن نتائج أعماله لفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 30 سبتمبر 2013، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة، بلغ نحو 9,3 ملايين دينار، بانخفاض طفيف مقداره 112 ألف دينار، ومسجلا نسبة انخفاض بلغت 1,2٪، مقارنة بنحو 9,4 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وتراجع ربحية البنك، رغم تحقيق البنك هامش صافي ربح ملحوظ من العمليات بنحو 62,8٪ خلال هذه الفترة، مقارنة بنحو 46٪ للفترة نفسها من عام 2012. وكان التراجع نتيجة ارتفاع صافي قيمة المخصصات بنحو 8,9 ملايين دينار، وصولا إلى 14,1 مليون دينار، مقارنة بنحو 5,3 ملايين دينار، للفترة نفسها من عام 2012، أي بنسبة ارتفاع قاربت 168,7٪.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول سجل ارتفاعا، بلغ قدره 164,1 مليون دينار ونسبته 13,1٪، ليصل إلى 1413,6 مليون دينار، مقابل 1249,5 مليون دينار، في نهاية عام 2012، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 156,3 مليون دينار، أو ما نسبته 12,4٪، عند المقارنة بالربع الثالث من عام 2012، حين بلغ 1257,3 مليون دينار.

الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في السوق

ذكر تقرير الشال ان الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2013/01/01 إلى 2013/11/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير بأن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 60,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، (نحو 54,6٪ للفترة نفسها من عام 2012)، و57,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (نحو 51,9٪ للفترة نفسها من عام 2012)، وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 6,536 مليار دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 6,227 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعا، نحو 309,286 مليون دينار.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 18,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (نحو 21,7٪ للفترة نفسها من عام 2012)، و18,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، (نحو 18٪ للفترة نفسها من عام 2012)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 2,029 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 1,988 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته، شراء، نحو 40,643 مليون دينار.

لمتابعة تفاصيل التقرير يرجى زيارة موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw